الحرية

اسبوعية سياسية عربية

تعريفا بالشيخ إمام
مغني الحركة الثورية المصرية، وصوت نقمة الجماهير بعد هزيمة حزيران

AL-HOURRIAH – No. 557 / 8-3-1971 – BEYROUTH • بيروت – ٨-٣-١٩٧١ – ٥٥٧ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل

إضراب الجامعة اللبنانية:
لن يحل "حكم المصارف والوكالات" مشكلة بطالة الجامعيين

موضوعات مقدمة الى المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

كلمة

المجلس الوطني الفلسطيني.. ومحاولة الهروب الى "الوحدة العسكرية"

ينعقد المجلس الوطني لحركة المقاومة بينما تبرز في داخله وتصطرع على هامشه اتجاهات وقوى يحاول كل منها فرض هيمنته على مجمل النضال الوطني الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة.

لقد سبقت انعقاد المجلس تحركات لجيش التحرير ليس من الصعب تعيين دوافعها ووجهتها العامة وما تنطوي عليه من ردود فعل .

كان جيش التحرير ، في مرحلة صعود العمل الفدائي خلال السنوات الثلاث التي سبقت هزيمة ايلول الاخيرة ، مجرد قوة ملحقة بالمقاومة سياسيا قذف بها انطلاق الكفاح الشعبي المسلح الى موقع هامشي لم تعد تملك معه حتى مقدرة الادعاء على تمثيل الشعب الفلسطيني فضلا عن قيادته . هكذا انحصر هم قيادات الجيش في محاولة الحفاظ عليه كمؤسسة مستقلة تخضع في تركيبها الى مراتبية تنهض عليها سلسلة امتيازات مادية ومعنوية ليست هناك أية صلة بينها وبين سمات «الجيوش» التي تطلق عليها تسمية جيوش التحرير في العادة . ولم يكن انشاء قوات التحرير الشعبية ، التي بدأت تمارس العمل الفدائي الى جانب الاخرين ، الا محاولة للحفاظ على تماسك الجيش ومنع تسرب افراده الى المنظمات الفدائية التي بدأت العمل المسلح بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ، بقيادتها السياسية وتشكيلاتها التنظيمية المكتبية وذراعها المسلح تدور على نفسها تحت مظلة الوصاية العربية الرسمية .

فما الذي سمح لقيادة جيش التحرير بالبروز مجددا خلال الاسابيع الاخيرة وبالافصاح عن رغبتها في استعادة مقاليد القيادة على الشعب الفلسطيني ؟!

من الواضح أنه لا يمكن فصل محاولة الجيش الجديدة عن ظروف ما بعد هزيمة ايلول في الاردن . لقد نتج عن الهزيمة اختلال في ميزان القوى ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت المقاومة هي الطرف الاساسي الذي دفع ثمنه عسكريا . فالابادة التي شملت الاف المقاتلين ، واجلاء القواعد الفدائية عن المدن ثم مطاردتها وتفتيت معظمها خارج المدن ، والتصفية شبه الكاملة التي تعرضت لها الميليشيا ، ذلك كله جعل الحجم العسكري والقتالي للمقاومة يصاب بضمور سريع لم يكن ممكنا تفادي نتائجه السياسية والتنظيمية . وبالمقابل كان واضحا ان المستوى الرمزي لمشاركة وحدات جيش التحرير في الصدامات العنيفة التي أنهكت المقاومة خلال مجزرة ايلول وبعدها ، قد أتاح للجيش فرصة الخروج من الاحداث محتفظا بمعظم قواه . هكذا باتت القيادة ، التي كان وجودها على راس جيش التحرير عنصر لجم و « ضبط » لقطاع اساسي مسلح من الشعب الفلسطيني ، قادرة في ظروف ما بعد ايلول على التحرك من موقع قوة عسكري لتصفية حسابات سياسية . ان المعنى الذي يقفز من بين سطور مذكرتي عبد الرزاق اليحيى الى اللجنة المركزية ، باشد ما يكون من الوضوح ، هو أن قيادة جيش التحرير قد بدأت معركتها لاستعادة تمثيل الشعب الفلسطيني سياسيا .

واذا كان اختلال وضع المقاومة العسكري قد وفر لها الظرف الفلسطيني « المناسب » للقيام بهذه المحاولة ، فان الظرف العربي الدولي الراهن يمنح المحاولة بالمقابل وزنا سياسيا مضاعفا . ذلك أن انكسار المقاومة في الارد نجعل الانظمة العربية ومحالفاتها الدولية اكثر قدرة على التدخل لضبط الحركة الوطنية الفلسطينية وحجز اتجاهاتها الثورية . وبالنسبة لاطراف الحل السلمي يبدو واضحا ان المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية هي الجهة الاولى المرشحة للعب دور الركيزة التي يمكن ان ينهض عليها بناء « الكيان السياسي الفلسطيني المستقل » الذي تتقاطع عنده مبدئيا مختلف المشاريع التصفوية المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين .

واذا كانت مرحلة ما بعد ايلول قد وفرت لقيادة جيش التحرير ظروفا فلسطينية – عربية – دولية « ملائمة » ، فان نقد المقاومة كان المدخل الذي اختارته للاعلان عن اهدافها . وفي هذا الصدد تمثل مذكرتا عبد الرزاق اليحيى خلاصة المنطق « النقدي » الذي تطرح من خلاله قيادة جيش التحرير نفسها بديلا للمقاومة !

صحيح ان تجربة المقاومة منذ قيامها حتى هزيمة ايلول – وما بعدها – تستدعي نقدا صارما هو وحده المدخل الجدي لاعادة صوغ وجهتها العسكرية والسياسية والتنظيمية وفق متطلبات المرحلة التي دخلتها بعد ايلول ... ولكن من اي موقع وبأي منطق تمارس قيادة جيش التحرير نقدها للمقاومة ؟

ما هو الدور « الثوري » الذي لعبته قيادة المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية منذ قيامها ، وعلى امتداد السنوات الثلاث الماضية خصوصا ، حتى تعطي لنفسها حق اعتلاء منبر النقد وتوجيه النصائح لحركة المقاومة ؟ وما هو الموقع التاريخي الفعلي الذي احتلته والذي يجعلها تفترض في نفسها القدرة على تحديد مثل هذه المسافة بينها وبين اخطاء المقاومة لتطرح نفسها كمنقذ يملك في يده مفاتيح الحل ومقاييس الخطأ والصواب ؟

اذا تجاوزنا هذه النقاط بسرعة يبقى السؤال الاهم : ما هي صلة الكلام الذي تضمنته مذكرتا عبد الرزاق اليحيى بالازمة الفعلية لحركة المقاومة ، وما هو مدى ملامسته اصلا لدروس تجربة أيلول ونتائجها ، وضمن أي افق يقترح اعادة صوغ خط المقاومة وتجديد مسيرتها ؟

لم يتجاوز حديث قيادة جيش التحرير عن اوضاع المقاومة ، حدود استعادة التحليل المبتذل القائل بأن تعدد المنظمات هو أصل الازمة وعلة التراجعات السياسية والعسكرية التي اصابت النضال الفلسطيني . هذه الرؤيا القاصرة لم تكن مجرد صدفة ، اذ ليس باستطاعة قيادة لها مثل هذا الموقع أن ترى الازمة بمنظار اخر . ومن هنا فان التتابع « المنطقي » للحيثيات التي تضمنتها مذكرة عبد الرزاق اليحيى الثانية ، اتى مفتوحا منذ البداية على النتيجة الوحيدة المراد الوصول اليها . هذه النتيجة لم تقتصر على اعلان ضرورة « وحدة المنظمات الفدائية » (مقابل التعدد) بل تضمنت تحديدا « دقيقا » لمضمون هذه الوحدة باتجاه لم تنقصه جرأة الافصاح عن نفسه .

فالتشديد على « حل التشكيلات العسكرية التابعة للمنظمات ووضعها تحت امرة القيادة العسكرية الواحدة » وعلى أن « تكون اكثرية اعضاء المجلس الوطني الجديد من غير المنتمين الى المنظمات » ثم على « تاليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث يكون اكثر اعضائها من غير المنتمين الى المنظمات ومن ذوي الكفايات الفلسطينية في مختلف المجالات ، واشراك المنظمات الفلسطينية الرئيسية فيها بنسبة محدودة » ..... كل ذلك يكشف بوضوح طبيعة مشروع قيادة جيش التحرير « لحل ازمة المقاومة » : تحويل المقاومة الى مؤسسة عسكرية رسمية يرتبط بها ملحق تكنوقراطي ليتشكل من تحالف الطرفين « نظام » يقود الشعب الفلسطيني دون اي توسطات تنظيمية سواء على شكل منظمات سياسية او تجمعات جماهيرية . وقيادة جيش التحرير تستعيد هنا حرفيا ايديولوجية الانظمة البورجوازية العسكرية العربية وبرنامجها التنظيمي المعادي « للحزبية البغيضة » ، وتحاول أن تنقل الى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية نموذج تلك الانظمة في قيادة الجماهير « نحو اهدافها » !

ولقد ترافق طرح هذا المشروع من جانب قيادة جيش التحرير مع تزايد بروز ظاهرة « المستقلين الفلسطينيين » وتصاعد الهمهمة بين صفوفهم . اذ اعتلى نفر من هؤلاء منصة النقد ليواجهوا المقاومة « بحساب عسير » مطالبين هم أيضا بنصيبهم من قيادة الشعب الفلسطيني ! واذا كان المجال لا يتسع هنا لمناقشة اتجاهات النقد الذي يوجهه للمقاومة « مستقلون » لا يجمعهم موقف واحد ولا تصدر مبادراتهم عن موقع سياسي متجانس ، فان السؤال الذي ينبغي طرحه حول حقهم جميعا في محاكمة المقاومة وطموحهم الى قيادة الشعب الفلسطيني ، يبقى في النهاية واحدا . ان الذين ظلوا منذ انطلاق المقاومة حتى هزيمتها في أيلول على هامش الحركة النضالية اليومية للشعب الفلسطيني ، والذين لم يتعد اسهام اكثرهم اقبالا على « العمل الوطني » حدود تقديم الاستشارات التقنية لهذه المنظمة او تلك ، والذين تتلخص كل امجادهم في كونهم استطاعوا المحافظة على انفسهم مستقلين لم « تتلوث » أيديهم لا بحمل البندقية ولا بالانخراط في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبيج الدراسات الاكاديمية وتنظيم « الارشيفات » ، ان هؤلاء لا يحق لهم التنطح لمحاكمة اولئك الذين دفعوا – رغم كل اخطائهم – الثمن الباهظ لقاء محاولة الانتقال بالشعب الفلسطيني من مقاعد المتفرجين الى حيث استطاع ان يحمل البندقية بيده بعد حجز طال عشرين عاما .

ما هو المصب الذي يمكن أن تنتهي اليه حركة « المستقلين الفلسطينيين » الناشطة الان ؟ لم نكن بحاجة الى ما تضمنته مذكرة اليحيى من اشادة « بأصحاب الكفايات » ودغدغة لمطامحهم ، كي ندرك أن هذه الحركة صائرة في النهاية الى التحالف مع المؤسسة التي يراد لها أن تشكل قاعدة النظام الجديد القادر (بذراعيه العسكري والتكنوقراطي) على ضبط وتقنين الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني بحيث يصبح ممكنا الحاقها بالوضع العربي الرسمي الخاضع بدوره لمقتضيات التوازن الدولي الدقيق . وهي وجهة لا يمكن لها أن تنهض الا على انقاض المقاومة كحركة شعبية مسلحة .

فما هو موقع المقاومة من ذلك كله ؟

مقابل مشروع قيادة جيش التحرير ، وهمهمات « المستقلين » المتصاعدة ، تبدو الوجهة التي تقترحها فتح – وهي الطرف الفدائي الرئيسي المهيمن – بعيدة جدا عن أن تشكل جوابا فعليا على قضايا المقاومة في مرحلة تطورها الراهنة .

تتسم هذه الوجهة بالتشديد على اولوية الوحدة العسكرية (الدمج العسكري لكل المنظمات الفدائية تحت قيادة واحدة). هذا التشديد يخفي مسلمات مضمرة نادرا ما يجري الافصاح عنها بوضوح . ابرز هذه المسلمات اعتبار أزمة المقاومة ، التي تكثفت نتائجها في أحداث ايلول وما بعدها ، مجرد نتيجة مباشرة لتعدد المنظمات (على هامش فتح) ولوجود « متطرفين » قادوا المقاومة بشعاراتهم « الدخيلة على مسيرتها » الى الهزيمة التي فرضت عليها !

وعلى قاعدة هذا المنطق تصبح الوحدة العسكرية هي الوسيلة الناجعة للجم « المتطرفين » وطمس التيارات السياسية التي يطلقها تعدد المنظمات . ان هذه الوجهة التي تقدم نفسها على أنها خلاصة عملية المراجعة المطلوبة لاوضاع المقاومة بعد هزيمة ايلول ، تستخلص من الهزيمة دروسا معكوسة في الواقع . فالازمة الجوهرية في مسيرة المقاومة ليست أزمة تعدد منظمات. وهزيمة ايلول لم تكن نتيجة « لتسرع متطرفين افتعلوا صداما مع النظام الاردني لا مبرر له » ! والهروب الى الوحدة العسكرية على قاعدة هذا التحليل الخاطيء لا يقدم اي جواب على أزمة المقاومة الفعلية ، بل هو يشكل في احسن الاحوال نسخة عن مشروع قيادة جيش التحرير بالفاظ اخرى وتحت اسم مختلف . اي أن منطق « عسكرة المقاومة » نهائيا وطمس ازمتها السياسية: فقدان الخط السياسي الستراتيجي الصحيح الموجه لمسيرتها ونمط تركيبها التنظيمي اللاديمقراطي سواء في حياتها الداخلية او على صعيد علاقتها بالجماهير الفلسطينية – الاردنية والعربية، ان ذلك معناه طمس المهام الفعلية التي تواجه حركة المقاومة في مرحلة عملها الراهنة وتحويل الانتباه عنها . وهو امر لن يثمر بدوره اكثر من اقامة نظام عسكري بيروقراطي اخر يجهض احتمالات نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد ويجردها من القدرة على التاثير ثوريا في أوضاع المنطقة .

وبهذا المنطق فان الصراع بين فتح وقيادة جيش التحرير يصبح مجرد تنافس على مقاليد تمثيل الشعب الفلسطيني رسميا . وهو تنافس يستخدم فيه الطرفان الوسائل ذاتها ومن مواقع متشابهة في النهاية . وفي هذا النطاق يكتسب اهتمام فتح ببناء وتوسيع « لواء اليرموك » من الجنود الذين غادروا الجيش الاردني بعد أيلول ، دلالته الواضحة . اذ هو يفصح عن تصور محرف لمهام المرحلة الراهنة تحكمه عقدة بناء المؤسسات المطلوبة لخوض ميدان التنافس مع جيش التحرير من موقع قوة اداري .

اذا كانت اعمال المجلس الوطني الفلسطيني سوف تنحصر في حدود برنامج «عسكرة المقاومة» كما تطرحه قيادة جيش التحرير وكما يمكن أن يجسده « مشروع ابو عمار للوحدة الوطنية » فان فرصة اخرى ثمينة من عمر المقاومة سوف تضيع .

« الحرية »

الخليج العربي

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي ٧

ليكن أكثر من ظفار واحدة !

خلال هذا الاسبوع،تراجعت حكومة المحافظين عن سياسة الابقاء على « وجود عسكري ما » في الخليج العربي ، واعربت عن عزمها على « سحب » القوات البريطانية من محميات الخليج التسع قبل نهاية ١٩٧١ ، واستبدال معاهدات الحماية بمعاهدات عون عسكري وتدريب ومناورات مشتركة . وكما سبق لنا القول ، لا ينطبق هذا القرار على سلطنة عمان « المستقلة » حيث ستحتفظ بريطانيا بقاعدتين لسلاح الجو الملكي في جزيرة مصيرة وفي صلالة وعاصمة ظفار .

ما تفسير هذا الانعطاف الجديد ؟

١ — يشكل قرار « الانسحاب » ورقة ضغط تكاد تكون الاخيرة على امارات الخليج لكي تسوي خلافاتها وتعمل على تحقيق « اتحاد الامارات » بأسرع ما يمكن .

٢ — اتخذ القرار على ضوء اكتشاف الحكومة البريطانية لصعوبة العودة عن الترتيبات التي بدأتها حكومة حزب العمال السابقة تمهيدا للانسحاب .

٣ — يشكل قرار « الانسحاب » ، اخيرا وليس اخرا ، رضوخا لضغط انظمة المنطقة والاطراف المعنية بها ، وذلك تفاديا لـ « عدن ثانية » . وخطر تورط القوات البريطانية في « عدن ثانية » هو الكابوس الذي يقض مضجع بريطانيا وعملائها في الخليج . وقد شذ عن الاجماع على ضرورة « الانسحاب » كل من أبو ظبي والولايات المتحدة . منذ ١٩٦٨ ، وابو ظبي تعتبر ان بقاء القوات البريطانية في الخليج يشكل حماية لها من أي هجوم سعودي مفاجيء قد يستهدف السيطرة على واحة البريمي . أما الولايات المتحدة ، فكانت ولا تزال تصر على أن تفي بريطانيا بالتزاماتها كاملة تجاه الدفاع الغربي. بعبارة اخرى ، ان اميركا — المورطة قواتها في الحرب الاجرامية بالهند الصينية — تريد من شريكتها الصغرى الاستمرار في حماية مصالحها (مصالح اميركا) في الخليج .

تذكيرا ، بما ورد سابقا ، يسعنا القول ان « الانسحاب » من الخليج يعني تحميل الانظمة المحلية اكلاف حماية مصالح بريطانيا واميركا الاقتصادية والستراتيجية .

استعمار جديد ام ثورة وطنية ديمقراطية

بذلك بات الخليج العربي امام واحد من احتمالين :

— اما السير باتجاه تمتين العلاقات الاستعمارية الجديدة : ضمان النهب الامبريالي لثروات المنطقة بواسطة انظمة حكم محلية (« اتحاد الامارات ») .

— واما انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الرامية الى تحقيق الاستقلال الناجز وتكنيس وكلاء الاستعمار المحليين .

للمساهمة في نقاش مهام هذه الثورة الوطنية الديمقراطية ، لا بد من الاجابة على الاسئلة التالية :

ما هي السمات الرئيسية للوضع الراهن في الخليج ؟ ما هو برنامج الحد الادنى المطلوب ؟ ما هي القوى التي ستنفذه ؟ كيف يمكن تحديد استراتيجيته للثورة الوطنية الديمقراطية في الخليج ؟ ما هو الدور الذي تلعبه البؤرة الثورية في ظفار ضمن هذه الستراتيجية ؟ واخيرا ، ما هي أشكال النضال الراهنة وادواته ؟

في الحلقات الماضية ، تبدت لنا مفارقة العلاقة بين بريطانيا وصنائعها في المنطقة . وقلنا أن بريطانيا — التي اضطرتها مصالحها في الماضي الى تجزئة المنطقة الى دزينة من الدويلات — باتت مجبرة الان على توحيد هذه الدويلات حفاظا على المصالح عينها في وضع مختلف . لكنها بذلك تصطدم بصنائعها انفسهم . ومن هنا ، فهي مضطرة لنسج علاقات استعمارية جديدة اعتمادا على الفئة ذاتها التي حضنت الحكم شبه الكولونيالي السابق : الامراء والسلاطين ، والمشايخ . واذا كان بوسعها ان تستبدل حاكما بآخر ، من داخل الاسرة نفسها كما حدث مرارا ، فيكاد يستحيل عليها الاستعانة بفئة اجتماعية بديلة تؤمن ترسيخ العلاقات الاستعمارية الجديدة .

من هنا ، فلا يزال التناقض الرئيسي ، على صعيد الخليج ككل ، هو بين الشعب من جهة والاستعمار والانظمة والرجعيات المحلية المرتبطة به من جهة اخرى .

وهذا ما يسمح لنا بتلخيص الحد الادنى لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية في الخليج بالنقاط التالية :

اولا : الاستقلال الناجز ، بالجلاء الكامل لكافة القواعد العسكرية الاجنبية في المنطقة ، وبتحرير الجيوش المحلية من هيمنة القوى الاستعمارية عن طريق اعادة الضباط او المساعدات والخبرات المقدمة ، والغاء كافة المعاهدات التي تمس ، من بعيد أو قريب ، بسيادة المنطقة او استقلالها .

ثانيا : اقامة انظمة حكم جمهورية

بقلم : فواز طرابلسي

تمثيلية وشعبية. مما يعني اسقاط انظمة حكم المشايخ والامراء والسلاطين والغاء كافة الامتيازات العائلية والقبلية وضمان الحريات الاساسية وتحقيق المساواة بين المواطنين وضمان الحقوق الرئيسية للمرأة .

ثالثا : تحقيق وحدة المنطقة الفعلية .

رابعا : سيطرة شعب المنطقة على موارده وثرواته ، وتسخيرها للتنمية الاقتصادية المتسارعة ولتأمين الحاجات الاساسية للسكان والخدمات الاجتماعية .

خامسا : سحب ارصدة دول الخليج من المصارف الاوروبية — والبريطانية خاصة — وسحب الاموال المجمدة المسخرة لتدعيم النقد البريطاني وتوظيفها في المشاريع الرامية الى تنمية الخليج والمنطقة العربية بأسرها .

قوى الثورة

ان برنامج الحد الادنى هذا لا بد ان تلتف حوله اوسع جماهير الخليج من عمال وفلاحين ومزارعين ورعاة وقبائل مفقرة ومنبوذين وقطاعات تقدمية من البرجوازية الصغيرة والوسطى . فتولد بذلك جبهة وطنية عريضة تخوض النضال من أجل تطبيق هذا البرنامج .

ما هي القوى السياسية التي ستتكون منها هذه الجبهة ؟ اي طرف يقودها ؟

لا بد ان تضم هذه الجبهة كافة فصائل الحركة الوطنية ذات المصلحة في طرد الاستعمار الجديد وعملائه المحليين . ونورد على سبيل المثال ، لا الحصر ، الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي (وفرعها العماني : الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي) ، جبهة التحرير الوطني البحرينية (الحزب الشيوعي المؤيد لخط الاتحاد السوفياتي) ، حزب العمل العربي في عمان (منظمة ماركسية من العناصر القومية سابقا تعمل في امارات الساحل بالدرجة الاولى) ، جبهة تحرير الخليج (في البحرين وقطر . وهي ايضا منظمة ماركسية معظم عناصرها من الحركة القومية)، جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية (البعث « السوري ») ، والقوميون العرب في الكويت (جماعة احمد الخطيب) ، وسائر العناصر الناصرية ، وممثلي الاتجاهات الوطنية والتقدمية داخل الجالية الايرانية (وعلى رأسها حزب « توده » وكونفدرالية الطلبة الايرانيين والفصائل الماركسية العاملة داخلها) وغيرها من الشخصيات والفئات والقبائل المناهضة للوجود الاستعماري ولعملائه : الحكام المحليين .

الا ان بناء هذه الجبهة ودفع نضالها رهن أيضا ببناء نواتها القيادية الصلبة : الحزب الممثل للطبقة العاملة والمسترشد بايديولوجيتها . والذي يبرر ذلك — كما أوضحنا في حلقات ماضية — ليس مبدأ مجردا، وانما هو مسار تطور الحركة الوطنية في الخليج . ذلك ان ازمة العمل الوطني في الستينات — مراوحة حركة الامام غالب

واستيعاب الانظمة القائمة لقسم كبير من المعارضة البرجوازية — ما زالت تنتظر الحل ليس فقط على مستوى قوى الثورة وانما على مستوى اشكالها ايضا . من هنا ، فان المتتبع لمواقف ونضال عدد من الفصائل الماركسية من الخليج يجد انها تلتقي فيما بينها على عدد من الاساسيات يبرر اندماجها : الجبهة الشعبية ، الحركة الثورية ، حزب العمل ، جبهة تحرير الخليج .

استراتيجية الثورة

كيف يمكن تحرير الخليج العربي ؟ وما دور ظفار ضمن الستراتيجية العامة لتحرير الخليج؟

لعله من المفيد أن نبدأ بسؤال يتبادر الى ذهن الكثيرين : هل يمكن تحرير الخليج بالاعتماد على قواه الذاتية ؟ أي بمعزل عن تحولات في المناطق المحيطة بها (سائر اجزاء الجزيرة ، ايران ، العراق ، الخ) ؟ الذي يبرر السؤال هو مفارقات وضع الخليج نفسه. انه منطقة قليلة السكان ، صغيرة ، مجزأة الى دزينة من الدويلات تتمركز فيها اكبر ثروة نفطية في العالم ، وتشرف على مضيق « هرمز » الذي يشكل شريان الحياة بالنسبة للصناعة الغربية وللقوات الاستعمارية الاميركية في الهند الصينية (اذ يمر فيه يوميا ما لا يقل عن ١٫٣٠٠٫٠٠٠ طن من النفط) . المفارقة اكثر من ذلك . هذه المنطقةيجثم عليها شرطيان: ايران والسعودية . وتستفيد من تواطؤ البعث العراقي وانسحاب الجمهورية العربية المتحدة من المعترك الوطني ضد الاستعمار الجديد (تأييدها لمشروع اتحاد الامارات) .

عندما يطرح السؤال بهذه الطريقة على الرفاق في الجبهة الشعبية لتحرير الخليج ، او في اية منظمة وطنية اخرى ، يأتي الجواب المتوقع : مهما يكن من أمر ، يستحيل علينا تعليق نضالنا بانتظار تطورات ثورية في اي من المناطق ذات التأثير المباشر على الخليج : السعودية ، ايران ، العراق .

ومن هذا المنظار ، تكون المسائل الفعلية هي المسائل الستراتيجية المتعلقة بالخليج وحده . وعقدة هذه المسائل مسألة العلاقة بين الثورة في ظفار والثورة في سائر اجزاء الخليج. بمعنى اخر : اين الحلقة الحاسمة في الخليج ؟ هل هي ظفار ؟

اذا كان المعني بالحلقة الحاسمة العقدة التي تتكثف عندها كل تناقضات الوضع في الخليج ، بحيث يؤدي تسديد الضربة الثورية لها الى تغيير توازن القوى لصالح الحركة الوطنية ، اذا كان هذا هو المعني بالحلقة الحاسمة ، فان الثورة في ظفار ليست الحلقة الحاسمة بالنسبة للخليج .

« بؤرة توريد للثورة »

ليس الكفاح المسلح في ظفار ثورة مكتفية ذاتيا ، بمعنى أنها قادرة على تحقيق اهدافها بمجرد تحرير ظفار . اذا كان هدف الثورة في ظفار هو تحرير عمان من سلطنة ال بو سعيد، وكلاء الاستعمار البريطاني بالاضافة الى تحرير سائر اجزاء الخليج من هذا الاستعمار وعملائه المحليين — فان « تحرير ظفار » لا يحقق هذا الهدف او ذاك (كما اوضحنا في حلقة سابقة) .. فسلطنة عمان قادرة — اذا اقتضى الامر — على أن تنفذ وصية صحيفة « الايكونومست » فتعلن انفصال ظفار عنها . كذلك ، فان حكما ثوريا في ظفار وحدها لن يصمد بضعة أسابيع — ان لم نقل اياما — امام هجمة رجعية سعودية او سعودية — عمانية مشتركة ، حتى ولو كانت خلفيته محمية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

لذا يمكن اعتبار الثورة في ظفار ثورة ليست مكتفية ذاتيا . ومثلها في ذلك مثل الثورة الفلسطينية . فمثلما ان الشرط المسبق لتحقيق الانتصار على العدو الصهيوني في فلسطين هو اطلاق القوى الثورية العربية القادرة على احداث تغييرات جذرية في الاقطار العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة ، كذلك فان انتصار الثورة في ظفار رهن بقدرتها على أن تطلق المبادرات الثورية خارج ظفار . من هنا صحة تشخيص ثوار الجبهة الشعبية لدورهم ازاء الخليج عندما يعرفون الثورة في ظفار على انها « بؤرة توريد للثورة » الى سائر اجزاء الخليج .

أين الحلقة الحاسمة في الخليج اذن ؟ انها في عمان الداخل . وموقف الجبهة الشعبية من

هذا الامر واضح كل الوضوح . ففي شباط ١٩٧٠ ، اي قبل اربعة اشهر على محاولة تأسيس بؤرة ثورية في الجبل الاخضر ، كان عبد العزيز — المرشد السياسي في « معسكر الثورة » — يشدد على أن أضعف حلقة في الخليج بمجمله هي عمان الداخل ، وانه يجب تسديد الضربة الثورية الحاسمة هناك . وذلك للاسباب التالية :

أولا : تركيبيا وتاريخيا ، ينقسم الخليج الى « ريف » و « مدن » . الريف هو عمان الداخل وظفار ، وهي المناطق التي ادى النمو المتفاوت للاقتصاد النفطي الى ابقائها على حالة من البدائية والتخلف المحنا الى بعض سماتهما في احدى الحلقات السابقة . هذا في حين يرتكز الاستعمار وعملاؤه في المدن ، داخل دزينة من الدويلات . وتفاوت النمو هذا هو الرهان الفعلي للقوى الثورية .

ثانيا : الطبيعة الجغرافية لعمان الداخل ، الملائمة جدا لحرب العصابات (الجبل الاخضر) .

ثالثا : غياب السلطة النسبي في عمان الداخل بسبب ماضي العلاقات بين هذه المنطقة وبين سلاطين ال بو سعيد في مسقط ، واعتماد السلطنة بالدرجة الاولى على قبائل الساحل . هذا الوضع ، وان كان قابلا للتغير بعد مجيء قابوس ، الا انه يقتضي زمنا طويلا ودراية وحنكة ليس من المؤكد ان العهد الجديد يملكها — خاصة وان رئيس الوزراء ، طارق بن تيمور ، معروف لدى سكان عمان الداخل بانه قائد حملات التنكيل والابادة خلال قمع ثورة الجبل الاخضر (١٩٥٧ — ١٩٥٨) .

رابعا : ان اندلاع الكفاح المسلح في عمان الداخل يجبر السلطنة على شن حرب على جبهتين ، خاصة وان حربها الراهنة في ظفار تستنزف القسم الاكبر من ميزانيتها .

لهذه الاعتبارات كلها ، صاغت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج استراتيجية تحرير الخليج على أساس تطويق المدن — الامارات — عن طريق الريف — عمان الداخل وظفار .

اذا كانت عمان الداخل هي الحلقة الحاسمة بالنسبة لتحرير الخليج ، والثورة في ظفار هي « بؤرة التوريد » ومركز الاعداد والاختبار ، فمما لا شك فيه ان النظام الوطني والتقدمي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هو الخلفية الضرورية ليس لحماية الثورة وحسب وانما لاستمرارها وتطورها أيضا . وهذا ما يفسر الضغوط التي يتعرض لها هذا النظام حاليا . كانت الفترة التي بدأت عام ١٩٦٢ هي مرحلة المدن بالنسبة لحركة التحرر الوطني في اليمن والخليج . وكان المسلسل الذي ربط الثورة في اليمن بالثورة في الخليج : النظام الجمهوري في اليمن الشمالي — الكفاح المسلح في جنوب اليمن — الثورة في ظفار .

واذا كانت فترة ما بعد ١٩٦٧ ، قد شهدت استقلال الجنوب وقيام الحكم الوطني فيه ، فان نتائج حرب حزيران اعادت المبادرة للرجعية — وعلى رأسها الرجعية السعودية — التي انتقلت لاحتواء النظام الجمهوري في الشمال والتآمر لتصفية النظام الوطني في الجنوب ومعه الثورة في ظفار .

ضمن هذا الاطار ، تجري المحاولات المتفرقة للضغط على النظام في الجنوب لوقف مساعداته للثورة في الخليج ، وان صمود هذا النظام امام كافة هذه الضغوط والتحديات يشكل الان الضمانة الرئيسية لاستمرار الثورة في ظفار .

اشكال النضال

أن تعيين عمان الداخل على أنها الحلقة الحاسمة في استراتيجية تحرير الخليج يعني اعتبار الكفاح المسلح الشكل الحاسم للنضال. لكنه ليس بأي حال من الاحوال الشكل الوحيد . والواقع ان النضال التحرري في الخليج يفترض تنسيقا مرنا لشكلين : النضال السياسي في « المدن » (بالمعنى المستخدم اعلاه) والكفاح المسلح في « الريف » . هذا النضال المركب يعني :

اولا : ان الشكل الغالب للنضال في «المدن» هو النضال السياسي . ونطأ ارضا بكرا في هذا المجال . اذ لا بد من وضع كل التحليلات والمقررات موضع التنفيذ . الحديث عن ضرورة قيادة الطبقة العاملة للنضال الوطني يستلزم العمل الجاد لتنظيمها وخوض نضالاتها واطلاق مبادراتها .

ثانيا : لا معنى لشعار الانطلاق من«الريف» لتطويق « المدن » الا التمهيد السياسي الجاد — داخل عمان — للكفاح المسلح . بهذا الصدد لا بد من دراسة نقدية للتجربة الاولى في انشاء بؤرة ثورية في الجبل الاخضر (يونيو ١٩٧٠) واستخلاص كل عبرها ودروسها .

هذا هو المعنى الفعلي لشعار « ليكن اكثر من ظفار واحدة » .

الحرية
اسبوعية
سياسية
عربية

الحركة الطلابية بعد أسبوعين من إضراب الجامعة :

القمع جواب الدولة الوحيد
على إتساع الحركة

AL-HOURRIAH - No. 558 - 15-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ١٥ - ٣ - ١٩٧١ - ٥٥٨ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

لماذا فشلت المقاومة في تحديد برنامج للوحدة بين أطرافها؟

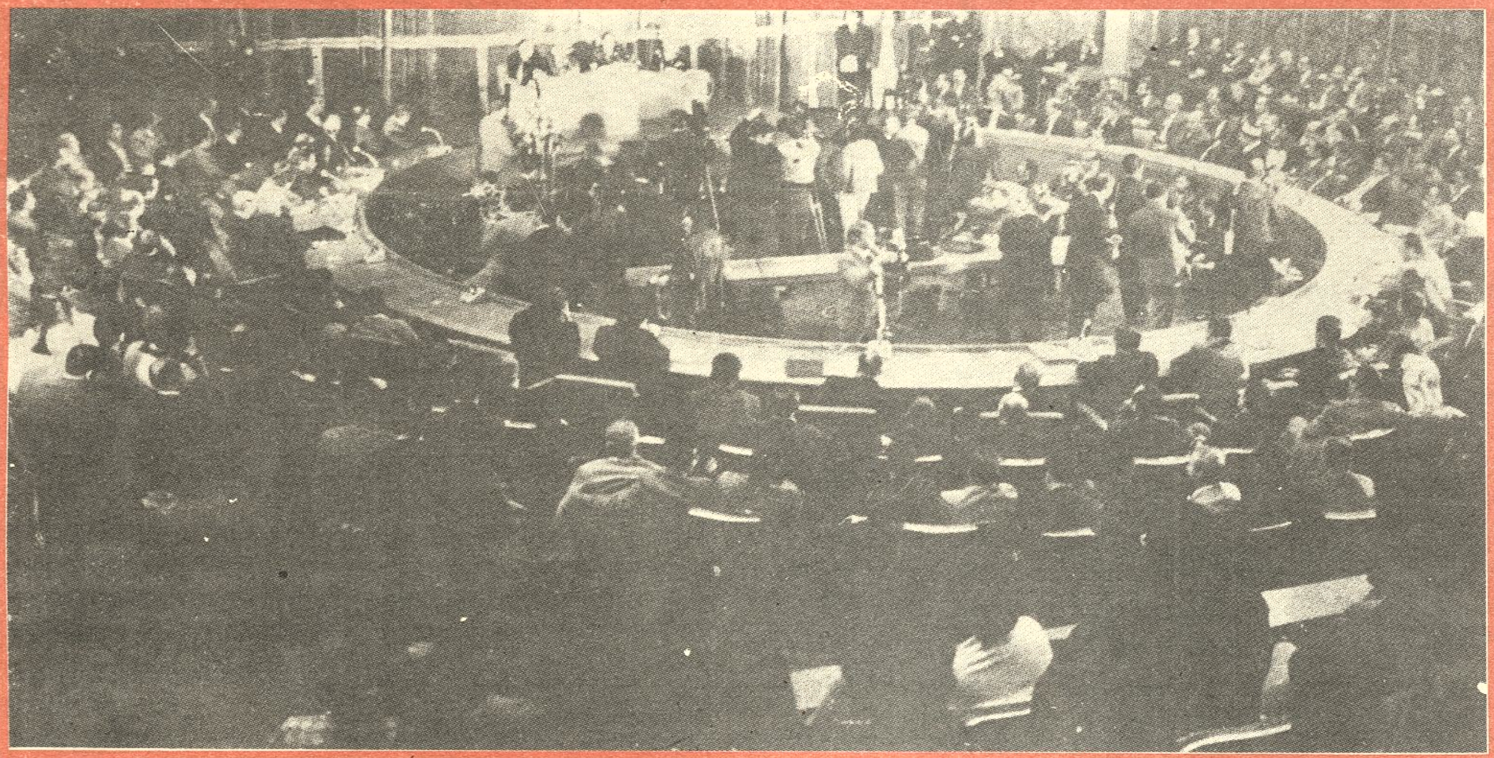

سوريا

من مجلس الشعب إلى الاستفتاء الأخير :

ديمقراطيّة بونابرتيّة

لتغطية التراجعات السياسيّة والاقتصاديّة

جميع الأعداد التي صدرت عام ١٩٧٠ مجموعة بمجلد واحد

مجلد الحريّة
لعام ١٩٧٠
يطلب من
الادارة ....
الثمن :

٢٥ ل.ل

يرسل بالبريد
بعد اضافة ثمن الطوابع